

سنوات الاحتلال الاربع اهدرت 80 مليار دولار من انتاج النفط العراق

قانون النفط الجديد صيغة معبرة عن طموحات الاحتلال والاحزاب الموالية له

2007/5/20

بغداد - العرب اليوم - فاضل البدراني

قالت مصادر نفطية عراقية مطلعة ان نحو ثمانين مليار دولار سرقت أو أهدرت نتيجة الفساد الإداري خلال سنوات الاحتلال الامريكي الاربع للعراق التي بدأت في العام 2003 وكدت المصادر ان العراق لو استطاع محاربة الفساد الإداري لجرى توفير ما لا يقل عن عشرين مليار دولار سنويا.

من جانب آخر قال وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني ان الطاقة التصديرية للعراق تبلغ حاليا مليون وستمائة الف برميل يوميا وفق حصص منظمة اوبك للتصدير . وعلى الرغم من عدم تطرق وزارة النفط لاعمال السرقات في قطاع النفط الذي يعد المصدر الوحيد حاليا في ردف ميزانية العراق الخاوية والتي تعتمد بالاساس على المنح الخارجية وبرزها الامريكية كشف خبير نفطي عراقي ان نحو 500 ألف برميل من نفط العراق تسرق يوميا ,وحسب سعر النفط السائد فإن قيمة النفط المسروق والمهرب الى إيران تصل الى عشرة مليارات دولار سنويا.

واستشهد الخبير النفطي الدكتور عبد الواحد الجصاني بتقرير المفتش العام لوزارة النفط العراقية في تقريره السنوي لعام 2006 حين اعترف بان خسائر العراق في القطاع النفطي منذ الاحتلال ولغاية منتصف العام الماضي بلغت 24 مليار دولار بضمنها اعمال العنف التي تستهدف انابيب التصدير وهو اصبح اهم وابرز خطر على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالكامل على مبيعات النفط . ويستورد العراق سنويا ما قيمته سبعة مليارات دولار من المشتقات النفطية.

ويقول الخبير النفطي لو أعيد تأهيل منشآت تكرير النفط لأمكن توفير هذا المبلغ بسهولة, إضافة الى إمكانية تصدير المنتجات النفطية الفائضة الى الخارج, وهذا ما كان يفعله العراق تحت الحصار المفروض عليه في ظل حكومة صدام حسين . واكد الخبير النفطي الجصاني إذا أضفنا الى ما ورد أعلاه سيحتل العراق المرتبة الأولى عالميا في إنتشار الفساد الإداري.

وبحساب الأرقام فإن ثمانين مليار دولار سرقت أو أهدرت نتيجة الفساد الإداري خلال الأعوام الأربعة الماضية في قطاع النفط . ولو حورب الفساد الإداري لجرى توفير ما لا يقل عن عشرين مليار دولار سنويا .

وتعاني انابيب النفط في جنوب العراق من عمليات التطاول عليها من خلال بناء الاكواخ فوق مسار مرورها في اماكن مختلفة واجراء اعمال الثقوب لها بفتحات متعددة وممارسة اعمال السرقة وتجاوز الامر الى تحويل انابيب ثانوية بطول 100 متر وبقطر 5 / 1 انش قرب البصرة وتعبئة الشاحنات الكبيرة بالنفط الخام وبيعها أما في السوق العراقية او بيعها او للسوق الايرانية .

وانتعاش طريقة السطو على النفط بالبصرة يعود الى عدة أسباب أهمها ابتعاد المناطق المذكورة عن رقابة الاجهزة الامنية رغم امكاناتها المحدودة , أما السبب الآخر فيعود الى أن هذه المناطق تمر عبرها الانابيب الرئيسية الناقلة للنفط ومشتقاته حيث بنيت كراجات واكواخ فوق انابيب النفط وضبط البعض منها لكنها كما يبدو أصبحت شبه أعتيادية نظرا لما تتناقله وسائل الاعلام المختلفة من أنباء حول أحباط عمليات تهريب من هكذا نوع وهذا يعود الى الايام الاولى لاحتلال العراق .

وطبقا لما أفاد به مراقبون للشأن الاقتصادي في محافظة البصرة فإن عمليات التهريب لا يمكن السيطرة عليها ولو بعد حين من الزمن . وكان العراق رفع أسعار المشتقات النفطية في الثامن عشر من كانون اول من عام 2005 بعشرة اضعاف اسعارها لفترة ما قبل الاحتلال وكرر الزيادة في شهر اذار الماضي قدرها 15% استجابة لضغوطات صندوق النقد الدولي باسقاط ديونة العالمية وهو ما احدث خلا في السوق المحلية العراقية وانسحبت الزيادة على أسعار جميع البضائع والسلع .

وبررت وزارة النفط الزيادة بانها حققت اطفاء 100 مليار دولار كديون على العراق وفق نادي باريس . من جانب اخر يتعرض البلد لاختلافات عميقة بوجهات النظر بين مكوناته السياسية المؤلفة من الاطراف الرئيسية / التوافق والاتحاد الكردستاني والائتلاف / فالتوافق تتهم مشروع قانون النفط والغاز الجديد بانه محاولة لابقاء الهيمنة الامريكية على النفط العراقي لامد طويل مع استنثار بعض الاحزاب والتيارات بمواصلة الهيمنة على ثروات العراق الوطنية .

ويقول الاكراد بانه لا يوجد تفاهم مع حكومة نوري المالكي حول القانون الجديد للنفط والغاز وان حكومة بغداد لم تطلعها على جميع فقرات القانون الخاص بالنفط على عكس ما تصرح به وزارة النفط التابعة للائتلاف .

وقدمت صيغة مشروع النفط الجديدة منذ ثلاثة شهور امام البرلمان بعد ان حظي بموافقة حكومة المالكي عليها لكنها ما تزال موضع خلاف بين الكتل النيابية وتنتظر الاحتكام الى قرار نهائي . ويطلب الاكراد بصياغة ثلاثة قوانين لها علاقة بقانون النفط وهي قانون تقاسم العائدات وقانون

ميثاق شركة النفط الوطنية وقانون يحدد الدور الجديد للوزارة والاتفاق عليها قبل اعتبار الحزمة نهائية .

وتبلغ حصة الاقليم الكردستاني من الثروات العراقية والتي يغلب عليها النفط بالدرجة الاساس 17% من حجم الميزانية العامة للبلاد . وقال المستشار الاعلامي لوزارة النفط عاصم جهاد في وقت سابق ان حكومة الاقليم الكردستاني رغم حصولها على كامل ميزانيتها من الثروات الوطنية الا انها استقدمت شركات نرويجية للتنقيب عن النفط في مدينة اربيل وهذا مخالف للدستور الذي اوجب استخراجة من الابار المكتشفة بجنوب العراق حصريا .

بينما يتهم مسؤولون نفطيون اخرون الاكراد بانهم يؤججون المشكلات للاستفادة من الفوضى العارمة بالبلاد للحصول على مكاسب جديدة خارج نطاق استحقاقاتهم الفعلية. وحول مشروع النفط قال خبير نفطي عراقي أن مبررات هدف هذا القانون كما تقول حكومة المالكي هو تحديث قطاع النفط وزيادة الإنتاج النفطي من أجل زيادة موارد البلاد وتسريع خطط التنمية. ويردف قائلاً ان الحكومة الحالية / حكومة نوري المالكي / تدعي أن العراق بحاجة الى 200 مليار دولار لاعادة أعمارهِ, وهذا المبلغ لا يمكن توفيره إلا بعد عشرين سنة لو استمرت وتيرة الإنتاج الحالية, أما إذا طبق قانون النفط والغاز فيمكن توفير المبلغ بتسع سنوات فقط.

ويعلق الخبير النفطي الجصاني بقوله إن إدعاء نقص الموارد غير صحيح. فالعراق اليوم ليس بلدا محاصرا ولا تنقصه الموارد ومن يبحث عن الموارد يجدها بطرق عديدة من دون اللجوء الى هذا القانون المدمر لوحدة الوطن ولثرواته ولإنجازاته , فلو توقفت عمليات سرقة وتهريب النفط لرفد ذلك خزينة العراق بعشرة مليارات دولار سنويا .

وعن حجم الفائدة التي تتمتع بها الشركات الامريكية من النفط العراقي عقب الاحتلال نفى مستشار وزارة النفط الاعلامي جهاد بقوله لا توجد حاليا افضلية للشركات الامريكية وان صادرات النفط تذهب في غالبيتها الان للسوق الاسيوية . ويتقاطع هذا مع تأكيد مصدر نفطي نقابي رفض ذكر اسمة بقوله ان كميات هائلة من النفط تذهب الى الاسواق الامريكية باسعار رمزية لا تتجاوز الدولارين للبرميل الواحد. وحول العقود النفطية المبرمة مع الشركات الصينية والروسية عام 1997 ضمن خطة حكومة صدام حسين السابقة لم تنفذ بسبب محددات الحصار الاقتصادي والغزو الامريكي للعراق عام 2003 .

وفي سياق العقدين المذكورين , اوضح المصدر النفطي انه في عام 1997 ابرم العراق عقدا مع ائتلاف شركات نفطية صينية لتطوير حقل الأحدث في واسط جنوب العراق بطاقة انتاجية مقدارها 90 الف برميل باليوم وبكلفة استثمارية مقدارها مليار وربع المليار دولار لمدة 26 عاما / عقد مشاركة في الانتاج / ولم ينفذ بسبب محددات الحصار الاقتصادي انذاك وظروف الغزو والاحتلال الامريكي .

اما عن العقد الروسي فقال ان العراق ابرم عقدا نفطيا مع ائتلاف شركات روسية بقيادة شركة / لوك اوبل / لتطوير حقل غرب القرنة بالبصرة اكتشف عام 1971 بطاقة تبلغ حوالي 600 الف برميل بكلفة اربع مليارات دولار لمدة 22 عاما , مشيرا الى ان التنفيذ لم يشرع به لحد الان بسبب ظروف الحصار والغزو الامريكي على العراق واحتلاله .

هذا وتبلغ احتياطات العراق النفطية المعلنة الان 115 مليار برميل اضافة الى احتياطات اخرى غير معلنة تزيد على 214 مليار برميل وفي حالة اضافة الارقام المعلنة الى الارقام غير المعلنة فان العراق يتجاوز 300 مليار برميل مما يجعله البلد الاول بانتاج النفط بالعالم . وكشف المصدر بان احتياطات العراق من الغاز الطبيعي تتجاوز 9 مليارات متر مكعب . وكشف وزير النفط العراقي بزمان صدام حسين بان العراق بات بوجود الاحتلال والحكومة الحالية البلد الاول بالعالم في التلاعب بتصدير النفط بطرق مهربة عن طريق سماسرة وتجار نفطيين يتعاملون مع قادة احزاب وتيارات بمشاركة مسؤولين في القطاع النفطي.